**نظام حكومة الجمعية ( النظام المجلسي )**

**1 خصائص النظام :**

 يعرف كذلك هذا النظام بالنظام المجلسي و يتميز بخاصيتين أساسيتين هما : تركيز السلطة في يد البرلمان و تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان **.**

 **1.1 تركيز السلطة في يد البرلمان :**

يتميز نظام حكومة الجمعية بجمع السلطتين التشريعية و التنفيذية في يد البرلمان و بدمج السلطتين .

**2.1 تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان :**

باعتبار هذه الأخيرة ممثلة الشعب، و نظرا لصعوبة مباشرتها مهام السلطة التنفيذية بنفسها فإنها تختار لجنة تنفيذية من بين أعضائها، لهذا الغرض و بالتالي فإن الهيئة التنفيذية تكون خاضعة للجمعية النيابية تعمل تحت إشرافها و رقابتها و هي مسئولة أمامها

ترتب على جمع السلطات في يد البرلمان و على قيامه بإختيار أعضاء السلطة التنفيذية و خضوع هذه الأخيرة خضوعا تاما و تبعيتها تبعية كاملة للبرلمان .

 و يعني ذلك أن البرلمان يتولى توجيه الحكومة و الإشراف عليها في عملها . وله الحق في تعديل قراراتها و إلغائها. ويكون الوزراء مسؤولين سياسيا عن عملهم أمام البرلمان الذي يحق له عزلهم إذا استغلوا مناصبهم السياسية في تحقيق أغراض بدلا من المصلحة العامة .

 و بالتالي لا وجود للتوازن بين السلطتين التشريعية و التنفيذية في هذا النظام المجلسي و تبقى الحكومة برئيسها و بكل وزرائها مسؤولة أمام البرلمان.

 و بشكل مختصر فإن نظام حكومة الجمعية هو نظريا نظام برلماني تحول إلى نظام مجلسي فعليا بسبب سيطرة البرلمان على السلطة نتيجة لعدم توفر أغلبية برلمانية و صعوبة حل البرلمان و سيطرة مبدأ سيادة البرلمان الذي يمثل الأمة .

**3.1 عدم تأثير الهيئة التنفيذية على السلطة التشريعية**

مادامت الهيئة التنفيذية بنفسها تابعة للسلطة التشريعية فإنها لا تملك نحوها أية حقوق كحق حل البرلمان أو دعوته للانعقاد أو تأجيل اجتماعه

و في الوقت الحالي يمكن القول أن نظام حكومة الجمعية له تطبيق وحيد في الديمقراطيات الغربية هو النظام السياسي في سويسرا

**الدول التي اتبعت نظام حكومة الجمعية :**

 لقد اتبعته فرنسا في عدة مراحل من تطورها السياسي و الدستوري منذ الثورة الفرنسية بين 1792 و 1795 و في سنة 1848 و بين 1871 و 1873 و في بداية قيام الجمهورية الثالثة في عهد الرئيس أدولف تيار (Adolphe THIERS) ثم في عهد الرئيس ماك ماهون ( Patrice de MAC MAHO N) بعد أن عزلت الجمعية الوطنية الرئيس تيار .

و كان نظام الجمهورية الرابعة الفرنسية التي امتدت من سنة 1947 إلى 1958 نظاما مجلسيا فعليا و نظاما برلمانيا نظريا حيث تركزت السلطة في يد الجمعية الوطنية.

و عرفت هذه الجمهورية الرابعة رئيسين : الأول هو فانسان اوريول ( VINCENT AURIOL) الذي عاش بين 1884 و 1966 و كان اشتراكيا و رئيسا للجمعية الوطنية و رئيسا للجمهورية من يوم 16 يناير 1947 إلى يوم 16 يناير 1954 . و الرئيس الثاني هو روني كوتي ( René COTY) المولود سنة 1882 و المتوفى في سنة 1962 و الذي تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية من يوم 16 يناير 1954 إلى يوم 08 يناير 1959.

 و كانت الثورة التحريرية المسلحة الجزائرية سببا في انهيار و سقوط الجمهورية الرابعة و قيام الجمهورية الخامسة .

 و اتبعت تركيا في بداية قيام الجمهورية في سنة 1924 النظام المجلسي لكن مصطفى كمال اتا ترك ’ مؤسس الجمهورية التركية أقام نظاما شموليا سيطر على الحكم خلال العشرينيات و الثلاثينيات من القرن العشرين .

و تعتبر سويسرا الفيديرالية البلد الوحيد الذي طبق النظام المجلسي بنجاح و لازال قائما حتى الآن . و يرجع ذلك إلى تاريخ و تكوين و ثقافة الشعب السويسري .

 و سويسرا متكونة من 26 كانتون (CANTONS) و هي دول متحدة فيديراليا و عاصمتها الفيديرالية بارن (BERNE) منذ سنة 1848 و الدستور الذي اتفق عليه السويسريون في هذه السنة لا زال قائما حتى الآن .

 و سويسرا محاطة بأربع دول أوروبية و هي ايطاليا جنوبا و فرنسا شرقا و ألمانيا شمالا و النمسا و لياشتانستاين (LIECHTENSTEIN) شرقا . مساحتها 41285 كلم 2 و بلغ عدد سكانها 8 ملايين نسمة حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 2005. و لسويسرا 4 لغات وطنية رسمية و هي : الايطالية و الفرنسة و الألمانية و الرومانش .

و تعود السويسريون منذ سنة 1848 على سياسة الاستفتاءات .

**النظام المجلسي في سويسرا**

**تعريف**

سويسرا دولة اتحادية مكوّنة من 7 مقاطعات و 30 نصف مقاطعة، و تقرر هذا الاتحاد بصفة رسمية سنة 1848، بعد انتهاء الحرب الأهلية التي دامت سنتين تغلب فيها الأنصار الذين كرّسوا أفكارهم في دستور 1848، و تعتمد سويسرا مبدأ الحياد الدّائم

و تتميّز سويسرا بأنها تطبق الديمقراطية شبه المباشرة، بشكل واسع مع تطبيق بقايا الديمقراطية المباشرة في 3 مقاطعات صغيرة. و في المجال السياسي تأخذ بنظام حكومة الجمعية الاتحادية (الفدرالية)، و المجلس الاتحادي أو الفدرالي

**الجمعية الاتحادية (الفدرالية): البرلمان**

تتكوّن من مجلسين هما

أ- المجلس الوطني: يمثل شعب الاتحاد على أساس نائب واحد لكل 25 ألف مواطن، و ينتخب هذا المجلس لمدة 4 سنوات وفقا لنظام التمثيل النسبي و يبلغ عدد أعضائه 200 نائبا

ب- مجلس المقاطعات أو الولايات أو الدويلات: يمثل هذا المجلس المقاطعات بمعدل نائبين لكل مقاطعة و نائب واحد لكل نصف مقاطعة و هذا بغض النظر عن الكثافة السكانية.

اختصاصات الجمعية العامة: يتولّى بالإضافة إلى سن القوانين المهام الآتية

1. انتخاب المجلس الفدرالي
2. انتخاب رئيس الاتحاد
3. تعيين أعضاء المحكمة الفدرالية
4. تعيين قائد الجيش
5. حل الخلافات المتعلقة باختصاصات السلطات الاتحادية

**المجلس الاتحادي ( الفدرالي) :** يتولى هذا المجلس مهام السلطة التنفيذية و هو يتألف من 7 أعضاء تنتخبهم الجمعية الاتحادية بالأغلبية المطلقة لمدة 4 سنوات كما تنتخب من بينهم رئيسا للاتحاد لمدة سنة فقط غير قابلة للتجديد مباشرة.

و يقوم رئيس المجلس الاتحادي بوظيفة رئيس الدولة إلاّ أن سلطاته شرفية فقط فهو لا يتميّز عن بقية أعضاء المجلس الفدرالي.

- صلاحيات المجلس الاتحادي:

* \* يمارس هذا المجلس السلطة الحكومية بصفة جماعية و لا يستطيع الاجتماع إلاّ بحضور 4 من أعضائه و يتولّى كل عضو وزارة من الوزارات.
* \* بإمكان المجلس تقديم مشاريع قوانين و كذلك تقديم تقارير بناءا على طلب من الجمعية الاتحادية.
* \* نشير إلى أن الجمعية الاتحادية لها الحق في توجيه الأسئلة و الاستجواب إلى أعضاء المجلس الاتحادي و في حالة سحب الثقة منه فإنه لا يقدم استقالته و لكن هو ملزم بأن يعدّل سياسته طبقا لرغبة الجمعية الاتحادية